الادلة العقلية عند الامام صدر الشريعة الاصغر (ت747هـ) في اثبات الصفات الذاتية

م.م. محمد عادل مسعود محمد
الجامعة العراقية – كلية التربية – قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية
رقم الهاتف : 07707888545
البريد الالكتروني:mohamed.a.massoud@aliraqia.edu.iq

ملخص البحث

يتناول البحث دراسة الأدلة العقلية التي استخدمها الإمام صدر الشريعة الأصغر(ت747هـ) في إثبات الصفات الذاتية لله تعالى ، ويركز البحث على منهجيته العقلية في إثبات الصفات الذاتية مثل العلم ، القدرة ، الحياة، والصفات الأخرى التي تُعَدُ أساسية في فهم ذات الله سبحانه وتعالى .ويسعى البحث إلى تقديم دراسة معمقة تسلط الضوء على عبقرية الإمام صدر الشريعة في استخدام العقل ، وكيف استطاع أن يوظف الأدلة العقلية للدفاع عن الصفات الذاتية لله تعالى بطريقة منطقية متينة تعزز العقيدة الإسلامية وترد الشبهات.

الكلمات المفتاحية: الأدلة العقلية ، صدر الشريعة الاصغر ، الصفات الذاتية.

Rational Evidence of Imam Sadr al-Sharia al-Asghar (d. 747 AH) in Proving the Intrinsic Attributes

A.L. Muhammad Adel Masoud Muhammad
University of Iraq – College of Education – Department of Qur'anic Sciences and Islamic Education

Abstract: This research examines the rational proofs used by Imam Sadr al-Sharia al-Asghar (d. 747 AH) to establish the essential attributes of Allah, the Almighty. The focus of the study is on his intellectual methodology in proving divine attributes such as knowledge, power, life, and other attributes that are fundamental in understanding the essence of Allah, the Exalted.The research aims to provide an in-depth study that highlights the genius of Imam Sadr al-Sharia in utilizing reason and how he managed to employ rational evidence to defend the divine attributes of Allah in a sound and logical manner that strengthens Islamic belief and refutes misconceptions.

Keywords: Rational proofs, Sadr al-Sharia al-Asghar, Essential attributes.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فإن البحث في الصفات الالهية من أشرف المباحث العقدية ، لما فيه من تقرير تنزيه الله تعالى واثبات كماله ، وقد اعتنى علماء الاسلام بإثبات هذه الصفات وفق منهج يجمع بين النقل والعقل ، ومن هؤلاء العلماء الإمام صدر الشريعة الاصغر ، الذي تميز بين اصول الاشاعرة ومناهج الماتريدية ، مع استفادته من المنطق والفلسفة في تأسيس الادلة العقلية على الصفات الالهية.

ويعد صدر الشريعة الأصغر (ت٧٤٧هـ) من أبرز مفكري الماتريدية في القرن الثامن الهجري، وترك أثر واضح في مجال علم الكلام والفكر الاسلامي ، ويعتبر من الشخصيات التي ساهمت في توضيح

المفاهيم العقائدية، وقد جاء هذا البحث بعنوان: (الادلة العقلية عند الامام صدر الشريعة الاصغر (ت747هـ) في اثبات الصفات الذاتية).

البحث يبين الأدلة العقلية التي استخدمها الامام صدر الشريعة الاصغر (رحمه الله) في اثبات الصفات الذاتية لله (سبحانه تعالى) من خلال كتابه (شرح تعديل العلوم) والتي تتضمن مجموعة من الحجج والمنطق العقلي الذي اعتمده في تفسير النصوص الدينية ، وكيفية مناقشة واستخدامه للعقل في فهم النصوص الشرعية وتقديم الادلة التي تدعم قضايا الايمان والاعتقاد.

وقد قسمت البحث على مبحثين مستخدماً المنهج التحليلي المقارن ، من خلال الاستقراء القائم على استخراج الأدلة العقلية للإمام صدر الشريعة الاصغر (رحمه الله) ، وفهم المقصود منها ، ثم مقارنة فكره مع غيره من علماء الكلام الموافقين والمخالفين بالأصول التي توافقها في المذهب، وبما يخالفهم من فرق عدة ؛ ليتبين لنا مدى الاختلاف بين عقيدة الامام صدر الشريعة الاصغر(رحمه الله) وعقيدة المخالفين ، ومدى التأثير والتأثر بينه وبين غيره ، وكانت خطة البحث على النحو التالي :
المبحث الاول : حياة الإمام صدر الشريعة الأصغر.
المبحث الثاني: الأدلة العقلية في اثبات الصفات الذاتية.

وأسأل الله أن يوفقنا للسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول

حياة الإمام صدر الشريعة الأصغر

يعد الأمام صدر الشريعة الاصغر من ابرز الاعلام الذي ترك بصمه واضحة في تاريخ العلوم الاسلامية ، ولد في فترة كانت تعيش فيها الامة تحولات كبيرة مما اتاح له فرصة التفاعل مع مختلف المدارس الفكرية والفقهية حيث عمل على استنباط الاحكام من النصوص الشرعية بطريقة مبتكرة وصاغها بإسلوب علمي سهل الفهم ، وفي هذا المبحث نتناول حياة الامام ونشأته العلمية ومكانته بين علماء عصره بالإضافة الى مؤلفاته .

المطلب الأول

حياته الشخصية

أولا: اسمه : هو صدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأكبر أحمد بن جمال الدين عبيد الله المحبوبي ، وينتهي نسبه الى صاحب رسول الله (ﷺ) عبادة بن الصامت (رضي الله عنه) ، عالم محقق وحبر مدقق، عالم المنقول والمعقول، فقيه أصولي، جدلي، متكلم، منطقي[1].

(1) ينظر: تاج التراجم ، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبغا (ت 879هـ)، تحقيق : محمد خير رمضان يوسف ، دار القلم – دمشق ، ط1 ، 1413 هـ - 19992م ، ص ٢٠٣ ؛ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل طاشْكُبْري زَادَهْ (ت 968 هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط1 ،1405هـ - 1985م ، ١٧٠/٢ ؛ الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت1396هـ) ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط15 ، 1423هـ – 2002م ، 197/4 - 198 ؛ معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت1408هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، 1376هـ – 1957م ، 246/6.

ثانياً : نشأته ومكانته العلمية : نشأ في في اسرة عريقة في العلم ، ضمت أكابر الرجال وفحول العلماء ، فحفظ قوانين الشريعة ، ولخص مشكلات الاصول والفروع ، وكان ذا عناية بتقييد نفائس جده وجمع فوائده ، لا سيما كتاب الوقاية الذي ألفه جده من أجله ؛ لكي يحفظها[1].

وقد كان صدر الشريعة على اطلاع واسع ومعرفة بآراء سابقيه ومؤلفاتهم، مثل: الإشارات لابن سينا وشرحه للطوسي، والقسطاس المستقيم للغزالي، والصحائف الإلهية للسمرقندي[2]، بل إنه كان يدرس كتاب (الإشارات) لابن سينا، ولا يتابع فيه المصنف، ولا واحدا من شارحيه الرازي والطوسي[3]؛ مما يدل على استقلال عقله وقوة رأيه المبني على الحجج والبراهين العقلية.

ثالثاً : وفاته : توفي سنة (٧٤٧هـ) في شرع آباد ، وهي احدى نواحي بخارى ، بعد أن أكمل كتابه الأخير شرح تعديل العلوم في شهر ربيع الآخر[4].

المطلب الثاني

حياته العلمية

أولاً: شيوخه وتلاميذه : أخذ العلم عن جده الإمام تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة ، وعن ابيه أحمد صدر الشريعة ، وعن أبي جده أحمد بن جمال الدين المحبوبي ، وعن الشيخ الامام المفتي إمام زاده ، وعن عماد الدين ، وعن ابيه شمس الأئمة الزرنجري ، وعن السرخسي ، وعن الحلواني ، وعن ابي علي النسفي ، وعن محمد بن الفضل ، وعن السبذموني ، وعن أبي عبد الله بن ابي حفص الكبير عن ابيه عن محمد ، ومن شيوخه ايضاً الحسن البلغاري ، وغيرهم، ومع الاسف لم نقف علي أي معلومة حول تلاميذه[5].

ثانياً: مذهب الامام صدر الشريعة الاصغر الفقهي والعقدي : من المعلوم أن المذهب الفقهي للأمام صدر الشريعة الاصغر هو المذهب الحنفي[6]، وقد كانت كلمة الماتريدية تساوي الحنفية[7].

أما عن مذهبه العقدي فأن صدر الشريعة الأصغر ينتمي إلى المدرسة الماتريدية ، ودليل ذلك: أنه يعتقد أن التكوين من صفات الفعل، وهو صفة أزلية[8]، وهذه الصفة مما انفرد بإثباتها أتباع المذهب الماتريدي[9].

---

(1) اعلام الاخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار ، محمود بن سليمان الكفوي (ت990هـ)، تحقيق : صفوت كوسا وآخرون ، مكتبة الارشاد – للطباعة والنشر والتوزيع – اسطنبول ، ط1 ، 1438هـ - 2017 م ، 3/ 391 .
(2) شرح تعديل العلوم ، عبيد الله بن مسعود المحبوبي صدر الشريعة الثاني (ت747هـ) ، تحقيق ودراسة : أ.د. محمود آي ، مصطفى برص بوغا ، رئاسة الشؤون الدينية - انقره ، ط1 ،1421هـ- 2001م ، ص24 – 25 .
(3) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لطاشْكُبْري زَادَهْ، 171/2 .
(4) ينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاشْكُبْري زَادَهْ ، 170/2 ؛ اعلام الاخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار ، للكفوي ، 390/3 ؛ الأعلام ، للزركلي ، 198/4.
(5) اعلام الاخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار ، للكفوي ، 3/ 390 - 391 ؛ الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (ت1304هـ)، تحقيق: أبو فراس محمد بدر الدين النعاني ، دار الكتاب الاسلامي – القاهرة ، ط1 ، 1324هـ - 1906م ، ص109.
(6) تاج التراجم ، لابن قطلوبغا ، ص203 ؛ أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار، للكفوي ، 390/3 .
(7) نظم الفرائد وجمع الفوائد ، شيخ زادة عبد الحليم بن علي ، المطبعة الأدبية - مصر، ط١، 1317هـ– 1900م ، ص3-5 .
(8) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص201 .
(9) الماتريدي حياته وآراؤه العقدية أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت333هـ) ، دار التركي للنشر – تونس ، 1410هـ – 1989م ، ص172 ؛ علم الكلام ومدارسه، فيصل بدير عون ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1429هـ – 2008م ، ص365 ؛ المدخل إلى دراسة علم الكلام ، حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة ، ط٢، ١٤١١هـ- ١٩٩١م ، ص90 .

أما مكانة صدر الشريعة الأصغر في المذهب الماتريدي فإنها تبدو واضحة في أنه يمثل مرحلة مهمة من مراحل المدرسة الماتريدية[1]، ألا وهي مرحلة التوسع والانتشار التي تميزت باختلاط الكلام بالفلسفة عند الماتريدية تلك المرحلة التي بلغت فيها الماتريدية أوج قوتها وكمالها[2].

ثالثاً: مؤلفاته : وقد ألف صدر الشريعة العديد من المصنفات في مجالات مختلفة، منها: (تنقيح الاصول : وهو متن لطيف في اصول الحنفية) ، (النقاية : وهو مختصر الوقاية) ، (شرح الوقاية : وهو شرح لكتاب الوقاية ، وهو من تصانيف جده الذي كان قد ألفه من اجله ، وهو احسن شروحه)،(التوضيح في حل غوامض التنقيح : وهو شرح نفيس لمتن التنقيح)، (المقدمات الاربع) ،(تعديل العلوم)،(شرح الفصول الخمسين)،(الوشاح في المعاني والبيان)[3].

المبحث الثاني

الأدلة العقلية في اثبات الصفات الذاتية

يمثل مبحث الادلة العقلية في اثبات الصفات الذاتية عند الامام صدر الشريعة الأصغر منطلقاً مهماً في دراسة علم الكلام ، اذ يبين جهوده في ترسيخ العقيدة الاسلامية عبر منهجية عقلية دقيقة تكشف عن تأثره بالفكر الفلسفي والكلامي في آن واحد ، فقد استخدم الدلائل العقلية كوسيلة لتقرير الصفات الذاتية مثل : (العلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام).

المطلب الأول

التعريف بالصفات الذاتية وآراء الفرق الكلامية

أولاً : التعريف بالصفات الذاتية : هي الصفات التي لا تنفك عن الذات أو التي لم يزل ولا يزال الله متصفاً بها[4].

ومفهوم الصفات الذاتية : هي التي لا يمكن تصور الذات مع تصور عدمها وليس المقصود بالذاتية ما يلزم الذات ، اذ الجميع لازم الذات[5].

وعقيدة أهل السنة والجماعة في الصفات الذاتية وكذا الفعلية قائمة على أن يوصف الله بما وصف به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله (ﷺ) نفياً واثباتاً من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل[6].

---

(1) قسم حسن محمود الشافعي مراحل الماتريدية إلى مرحلتين : المرحلة الاولى : الفترة التي نشأ فيها المذهب، وتبدأ بمؤسس المدرسة أبي منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، وتنتهي في القرن السابع الهجري، المرحلة الثانية : هي الفترة التي انتقلت فيها رعاية المذهب إلى علماء الترك، وتبدأ بالقرن الثامن الهجري وتمتد حتى وقتنا الحاضر، ينظر: المدخل إلى دراسة علم الكلام ، د. حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، ط2، ١٤١١هـ-١٩٩١م ، ص91.

(2) الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ، عبد الفتاح أحمد فؤاد ، دار الدعوة - مصر ، 1418هـ-1997م، 231/1 – 232 .

.

(3) تاج التراجم ، لابن قطلوبغا ، ص 203؛ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة (ت 1067هـ) ، مكتبة المثنى – بغداد ، 1360هـ - 1941م ، 498/1.

(4) الكواشف الجلية عن معاني الواسطية ، عبد العزيز المحمد السلمان ، ط11، 1402 هـ - 1982م ، ص429 ؛ المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعلامة محمد صالح العثيمين ، كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري ، دار ابن حزم ، ط1 ، 1422 هـ - 2002 م، ص198 .

(5) درء تعارض العقل والنقل ، ابو العباس أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم الحراني (ت728هـ) ، تحقيق عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1417هـ - 1997م ، 324/3 .

(6) شرح العقيدة الواسطية، محمد بن خليل حسن هرّاس (ت 1395هـ) ، تحقيق : علوي بن عبد القادر السقاف ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، ط3 ، 1415 هـ - 1995م ، ص65 .

ثانياً : الصفات الذاتية عند الفرق الكلامية: بعد أن بدأ صدر الشريعة حديثه عن الصفات الإلهية بمرحلة التنزيه، ثنى بمرحلة الإثبات، فذكر عدداً من الصفات الذاتية التي يجب إثباتها لله عز وجل، ولكنه صدر حديثه عنها ببيان رأي بعض الفرق في علاقة الذات بالصفات على النحو الآتي:

أ- فالفلاسفة نفوا الصفات حتى قال بعضهم: إنه غير عالم، والذي دفعهم إلى ذلك هو أنهم قالوا: إن الله تعالى إن اتصف بصفة يكون فاعلا وقابلا معا؛ لأن الصفة ممكنة، فلابد لها من مؤثر وهو الفاعل، ثم المتصف بالصفة قابل لها، فيكون ذات الواجب فاعلا وقابلا وهو محال؛ لأن جهة الفاعلية تقتضى كون المفعول بالفعل وجهة القابلية تقتضى كونه بالقوة، والواحد الحقيقي لا يمكن أن يكون فيه الجهتان المختلفتان[1].

وهذا نقل دقيق لمذهب الفلاسفة في مسألة الصفات ، وقد رد الإمام عن ذلك بقوله : بأنه إن أريد بالقابل ما يقبل التأثير، فالقابل هو الأثر أي الصفة، فلا يكون الشيء الواحد فاعلا وقابلا، وإن أريد بالقابل العلة القابلية أي المادية لا نسلم احتياج كل ممكن إلى علة قابلية، لأنه لو احتاج لا يوجد من الواجب أثر ، لأن الأثر الأول لا يحتاج إلى ذلك، وإلا لا يكون أول الآثار[2].

ب - ذهب البعض الآخر من الفلاسفة وهم المتأخرون والمعتزلة إلى القول بأنه عالم بالذات، أي حقيقته نفس مفهوم أنه عالم[3]، فالصفات عندهم عين الذات[4]، وذلك لأنهم ظنوا أن إثبات صفات قديمة فيه منافاة منافاة لما يجب الله من توحيد مطلق[5].

وأما صدر الشريعة الأصغر: فإنه يرى أن الصفة لا هي عين الذات ولا غيرها، أما أنها ليست عين الذات، فلأن ذاته لو كانت نفس مفهوم صفة من الصفات، لا تكون نفس مفهوم الآخر، بل بينهما الاختلاف في المفهوم عقلا، والاتحاد في الوجود خارجا، وأما أنها ليست غير الذات، فلأن غير الشيء أمر ينفك عنه[6]، وهذا مذهب الأشاعرة[7] والماتريدية[8].

المطلب الثاني

الصفات الذاتية عند صدر الشريعة الاصغر

---

(1) حكمة العين ، نجم الدين أبو الحسن ابو المعالي علي بن عمر الكتابي (ت 694هـ) ، تحقيق: صالح آيدين بن عبد الحميد التركي، د.ط ، د.ت ، ص ٤٩؛ الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة ، صدر الدين محمد بن ابراهيم الشيرازي (ت 1050هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط ٤ ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م ، سفر١، 176/2- 180 ، سفر ٣، ١/ ١٢٦ - ١٢٧.

(2) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص180.

(3) النجاة في المنطق والإلهيات، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا(ت 428هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، 106/2 ؛ شرح الاصول الخمسة ، للقاضي أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني (ت415هـ) ، تعليق: أحمد بن الحسين بن ابي هاشم ، حققه وقدم له: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة – القاهرة ، ط3 ، 1416هـ - 1996م ، ص١٢٩.

(4) في علم الكلام ، د. أحمد محمود صبحي ، دار النهضة العربية- بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، 123/1 – 124 ؛ علم الكلام ومدارسه ، لفيصل عون ، ص ٢٤٥.

(5) تاريخ الفلسفة في الإسلام ، دي بور ، نقله إلى العربية وعلق عليه: د. محمد عبد الهادي أبو ريدة ، مكتبة الأسرة، 1431هـ - 2010 م ، ص80 ، ص223.

(6) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص180 -181 .

(7) نهاية الإقدام في علم الكلام ، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت548هـ)، حرره وصححه: الفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ، ص ١٩٤؛ المدخل إلى دراسة علم الكلام ، د.حسن الشافعي، ص ٨٧.

(8) تبصرة الأدلة في أصول الدين ، أبو المعين ميمون بن محمد بن مكحول النسفي (ت508هـ) ، تحقيق : محمد الأنور حامد عيسى ، المكتبة الأزهرية للتراث – مصر ، ط1، 1432هـ - 2011م ، 413/1 ؛ البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ، ابو محمد نور الدين احمد بن محمود بن ابي بكر الصابوني (ت580هـ)، تحقيق : الدكتور فتح الله خليف، دار المعارف– مصر، 1379هـ- 1969م ، ص ٥١.

١ ـ **صفة القدرة:** القدرة صفة واجبة لله (عز وجل) وتقابل ضدها مما هو مستحيل عليه تعالى، وهو العجز عن ممكن ما، ولإستحالة العجز عليه (سبحانه وتعالى) وجب له القدرة وإثباتها لله (عز وجل)[1]، وهي من الصفات التي تتوقف دلالة المعجزة عليها [2].

ويعرف صدر الشريعة القدرة بأنها : (كون الفاعل بحيث إن شاء فعل مع تمكنه من الترك)[3]، وهو تعريف جديد في المذهب الماتريدي.

وقدرته سبحانه وتعالى شاملة، فكل ما يشاء أن يفعله يتمكن من فعله، لئلا يلزم العجز؛ ولذا يرى صدر الشريعة أنه لا يصح القول بأنه غير قادر على الممتنعات، بمعنى أنه إن شاء أن يفعلها لا يمكن من فعلها، بل إن شاء أن يفعلها لفعلها، لكن مشيئته إياها ممتنعة؛ إذ ليس من شأنه أن يشاءها[4]، وهذا يتعلق بالأمور الممتنعة لأمر خارج عنها؛ لا بالممتنع لذاته[5].

ومما يتعلق بالقدرة إثبات اختيار الله في فعله، ولذا فإن صدر الشريعة يؤكد أن الفاعل بهذه الصفة فاعل باختيار، وأثره حادث؛ ويبرهن على ثبوت الاختيار الله تعالى ونفي الوجوب عنه بما يلي[6]:

1 - أن القديم غني عن الموجد.

٢ - أنه لابد من وجوب المناسبة بين العلة الموجبة والمعلول؛ لأن العلة الموجبة تقتضى المناسبة، وإلا لا يلزم من موجب وجود العلة وجود المعلول ولا مناسبة بينه تعالى وبين الممكنات.

فالموجب بالذات ما لم يناسب الموجب بوجه من وجوه المناسبة، لم يحصل الموجب وواجب الوجود لذاته قد تعالى وتقدس عن جميع وجوه المناسبات، بل هو منفرد بحقيقته التي هي له وهي وجوب وجوده[7].

3 - أنه لا يستند إليه وجود زيد على سبيل الوجوب؛ لأن علته الموجبة المقارنة له لا تخلو من أمرين:

الأول: إما موجودات محضة، فيلزم قدمه لاستناده إلى الواجب على سبيل الوجوب .

الثاني : إما معدومات، وعدم شيء من تلك الموجودات لا يكون إلا بعدم شيء من الموجودات التي يفتقر إليها ذلك الشيء، وهكذا إلى الواجب، فيلزم عدم الواجب، وهذا خلاف.

فسواء أكانت العلة الموجبة المقارنة موجودات أو معدومات يلزم عنه أمور محالة، إما قدم الموجودات أو ارتفاع الواجب، فثبت الاختيار في الفعل، ويصرح صدر الشريعة بأن هذا البرهان في غاية المتانة[8].

٤- أنه لو كان موجبا، لكان الفلك بسيطا، واللازم (الفلك بسيط) منتف؛ لأن بعض أجزائه لطيف لا يقبل الضوء، وبعضه كثيف يقبله، كالكواكب، ولا يمكن إسناد هذا إلى الحركات؛ إذ ليست قبل وجود الكواكب.

٥- أن الإيجاب يوجب غنى بعض الممكنات عنه؛ إذ المفارقات لا تقبل الفناء عند الفلاسفة؛ لقدمها.

يتبين مما سبق أن صدر الشريعة قد أثبت أن الله فاعل مختار بأدلة مبتكرة في معظمها، تفرد بها، باستثناء الدليل الثاني، الذي أشار إليه الشهرستاني كما ذكرت فأدلة صدر الشريعة تختلف تماما عن الأدلة التي برهن بها الماتريدي مؤسس المدرسة التي ينتسب إليها صدر الشريعة على أن الله فاعل باختيار[1].

([1]) ينظر: الفتوحات الإلهية الوهبية على المنظومة المقرية ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عليش المالكي (ت1299هـ) ، المكتبة الأزهرية للتراث – مصر ، ط1 ، ص ٤٧.

([2]) ينظر: الفتوحات الإلهية الوهبية على المنظومة المقرية ، محمد عليش ، ص٧٩.

(3) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص182 ؛ نظم الفرائد وجمع الفوائد ، لشيخ زادة، ص ٨.

(4) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص182.

(5) غاية المرام في علم الكلام ، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي (ت631هـ) ، تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامي- القاهرة ، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م ، ص87 .

(6) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص182؛ نظم الفرائد وجمع الفوائد ، لشيخ زادة، ص ٨.

(7) نهاية الإقدام في علم الكلام ، للشهرستاني، ص13 – 14 .

(8) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص183 - 187.

2 – صفة الارادة : من صفات المعاني الذاتية الأزلية القائمة بذاته وهي بمعنى مشيئته[2].

هي صفة قائمة بذات الله تعالى، من شئنها تخصيص الممكنات ببعض ما يجوز عليها، من وجود وعدم وتكيف ومقدار وزمان ومكان وجهة على وفق العلم، بغض النظر من أي مؤثر خارجي[3].

وتعرف بأنها صفة قديمة زائدة على الذات، قائمة به(E)، تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه[4].

ومذهب جمهور المتكلمين من إتحاد المشيئة والإرادة، خلافاً للكرامية حيث زعموا أن المشيئة صفة واحدة أزلية تتناول ما يشاء الله بها من حيث تحدث، والإرادة حادثة متعددة بتعدد المرادات، وزعم بعض المعتزلة أن إرادته حادثه قائمة بنفسها لا بمحل ، وبطلانه ضروري فإن ما يقوم بنفسه لا يكون صفةٍ[5].

ويعرف صدر الشريعة الإرادة بأنها صفة ذاتية قائمة بالذات، بها تخصيص الأشياء والموجودات بخصوصياتها، إذ لا بد لها من مخصص وليست الذات من حيث هي ذات مخصصة لبطلان القول بالموجب بالذات، بل بصفة لها وهي قديمة، وإلا تحتاج إلى إرادة أخرى[6].

ويذهب صدر الشريعة إلى أن التخصيص، وهو الفعل الاختياري، غير قديم، ولا يحتاج إلى تخصيص آخر، بل إلى منشئه فالتخصيص : (هو جعل زيد وقت وجوده مخصوصا بخصوصياته، وهذا الجعل حادث، وكذا جميع الأفعال الاختيارية)[7].

وحديث صدر الشريعة عن صفة الإرادة لا زيادة فيه عما ذكره سابقوه من الماتريدية[8].

٣- صفة العلم : العلم (هو صفة وجودية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالشيء على وجه الإحاطة على ما هو به دون سبق خفاء)[9].

والعلم : صفة أزلية تنكشف المعلومات عند تعلقها بها[10]، وضدها : الجهل وما في معناه، كالظن والشك والوهم والذهول والغفلة والنسيان والسهو[11].

وعرف الآمدي العلم بأنه : صفة قديمة قائمة بذاته تعالى متعلق بجميع المتعلقات غير متناه لا بالنظر إلى ذاته ولا بالنظر إلى تعلقاته[1].

---

(1) التوحيد ، ابو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت 333هـ) ، تحقيق : فتح الله خليف ، دار الجامعات المصرية – الاسكندرية ، د.ط ، د.ت ، ص44-45 ، ومن هذه الأدلة أن الخلق مختلف في جوهره وصفاته، واتساق الفعل المتوالي وعدم خروجه عن طرق الحكمة، وإيجاد المعدوم وإعدام الموجود، وكل ذلك يدل على أن طريق ذلك الاختيار، لا الإيجاب.

(2) ينظر: أصول الدين ، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي (ت 429 هـ)، مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية – اسطنبول ، ط1، 1346هـ - 1928 م ، ص102.

(3) ينظر: كبرى اليقينيات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق ، محمد سعيد رمضان البوطي (ت1434هـ) ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، ودار الفكر – دمشق ، 1417هـ - 1997م ، ص 120.

(4) ينظر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت403هـ) ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الازهرية للتراث - مصر ، ط2 ، 1421هـ - 2000م ، ص36 ؛ أصول الدين، للبغدادي، ص102.

(5) ينظر: شرح المقاصد في علم الكلام ، أبو سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني(ت791هـ) ، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب- بيروت، ط2 ، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م ، ص132-134.

(6) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص192.

(7) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص192.

(8) التمهيد في أصول الدين أو التمهيد لقواعد التوحيد ، أبو المعين ميمون بن محمد بن مكحول النسفي (ت508هـ) ، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول ، المكتبة الازهرية للتراث – مصر ، ص٦١ ؛ تبصرة الأدلة في أصول الدين ، للنسفي ، 574/1 – 584 ؛ البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، للصابوني ، ص ٨٢.

(9) العقائد الدررية شرح متن السنوسية، محمد بن أحمد بن الهاشمي بن عبد الرحمن التلمساني(ت1381هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ط 3 ، د.ت ، ص 14.

(10) ينظر: حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد ، للشيخ ابراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري (ت1277هـ) ، تحقيق :علي جمعة محمد ، دار السلام – القاهرة ، ط1 ، 1422هـ - 2002م ، ص127.

(11) ينظر: كبرى اليقينيات الكونية ، للبوطي ، ص120.

ويذهب صدر الشريعة إلى أن العلم صفة ذاتية تعني:(الإدراك المطابق)[2]، وقد أثبتها بالإبداع في العالم، فإن بديهة العقل تقتضى بأن إبداع هذه المبدعات، وإبداع هذه الحكم والخواص في المصنوعات ممتنع إلا من عالم[3]، وإثبات صفة العلم بدلالة الإبداع والإحكام في المصنوعات من الأمور المشتركة بين مختلف المدارس الكلامية من معتزلة[4]، وأشاعرة[5]، وماتريدية[6].

ويؤكد صدر الشريعة على إحاطة علم الله وشموله فالله عالم بالممتنعات؛ لئلا يقصد ما لا يشاؤه، وبالممكنات ليميز بينها ، ويخلق منها ما يشاء، وبالموجودات قبل وجودها علما جزئيا؛ بأنه سيكون وقت كذا ليقصد ما شاءه في وقت شاءه فيه، وبعد وجودها علما جزئيا أيضا ؛ ليجعلها مطابقة لما شاء[7]، وهذا التوضيح قد نقله البياضي عن صدر الشريعة وصرح بذلك[8].

4 - صفتا السمع والبصر : السمع : هي صفة أزلية شأنها إدراك كل مسموع وان خفي، والبصر: هي صفة أزلية شأنها إدراك كل مبصر، وإن لطُف[9].

والسمع أيضاً : صفة أزلية قائمة بذات الله تتعلق بالموجودات أو بالمسموعات فتدرك إدراكاً تاماً لا على طريق التوهم والتخيل ولا على طريق تأثير حاسة ووصول الهواء ، **والبصر:** صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى تتعلق بالمبصرات أو الموجودات فتدرك إدراكاً تاماً لا على طريق التخيل والتوهم ولا عن طريق تأثير حاسة ووصول الشعاع[10].

ويراد بهما عند صدر الشريعة كون الذات بحيث إن وجد ما يصح أن يسمع ويرى سمعه ورآه لأنه يجب أن يعلم مطابقة ما خلقه لما شاءه، فيثبتان على وجه يليق به من غير تأثر من المحسوس ووصول الهواء الحامل للصوت إليه والانطباع أو خروج الشعاع؛ إذ ليست هذه الأمور حقيقتهما، ولا بحيث لا

---

(1) ينظر: أبكار الأفكار في أصول الدين ، أبو الحسن علي بن محمد بن سالم الآمدي (ت631هـ) ، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي ، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة ، ط2 ، 1424هـ -2004م ، 322/1.

(2) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص193.

(3) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص193 ؛ إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان ، أحمد بن حسن البياضي(ت1098هـ) ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، 1428هـ - 2007م ، ص ١١٠.

(4) شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار ، ص ١٥٦- ١٥٧.

(5) اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن أبي موسى الأشعري (ت 324هـ)، تحقيق : حمودة غرابة ، مطبعة مصر ، 1415هـ - 1955م ، ص ٢٤ – ٢٥؛ تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل ، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت403هـ) ، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، 1407هـ - 1987م ، ص ٢٦ ؛ الإرشاد الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد ، لإمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني (ت478هـ) ، تحقيق: د. محمد يوسف موسى ، وعلي عبد المنعم عبد الحميد ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، 1369 هـ - 1950 م ، ص61- 62 ؛ الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي(ت 505هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم جو بوقجي، د. حسين آتاي ، 1382هـ - 1962م ، ص99-100 ؛ أصول الدين ، الرازي ، ضمن سلسلة قضايا إسلامية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، العدد ١٩٩، ١٤٣٢هـ -٢٠١١م ، ص44.

(6) التوحيد ، للماتريدي، ص٢٩، ص٤٥ ، ص١٢٩ ؛ أصول الدين ، أبي اليسر محد البزدوي (ت493هـ)، تحقيق: هانز بيتر لنس، المكتبة الأزهرية للتراث– مصر،1424هـ– 2003م ، ص٤٨ ؛ تبصرة الأدلة في أصول الدين ، للنسفي، 353/1 – 354 ، 1/ ٣٩٣ ؛ تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل ، للباقلاني ، ص ٤٠ ؛ الصحائف الإلهية ، محمد بن أشرف السمرقندي ، حققه وعلق عليه د. أحمد عبد الرحمن الشريف، بدون بيانات ، ص ٣٣٢.

(7) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص193.

(8) إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان ، للبياضي ، ص110.

(9) ينظر: المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام، كمال بن أبي شريف بن الهمام (ت906هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية – مصر، ط1، 1317هـ– 1900م ، ص88.

(10) ينظر:الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للباقلاني، ص 35-37 ؛ أصول الدين ، للبغدادي، ص 69-97 ؛ حاشية الدسوقي على أم البراهين، محمد عرفة الدسوقي (ت1230هـ)، دار احياء الكتب العربية– مصر ، ص171 ؛ حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد ، للبيجوري ، ص 148-149؛ كبرى اليقينيات الكونية ، للبوطي، ص122.

يوجدان بدونهما[1]، فهذه الأمور ثابتة للإدراكات من السمع والبصر في حق الشاهد فقط، وهي في حق الله الله تعالى محال[2].

وهذا التعريف قد نقله شيخ زادة ونسبه لصدر الشريعة[3] البياضي بتمامه أيضا[4].

ويؤكد صدر الشريعة أنه لا يلزم عن الاتصاف بهاتين الصفتين قيام الحوادث بذاته؛ لأن الذات إن اقتضت تلك الصفة كانت دائمة، وإن لم تقتض الذات تحتاج إلى مؤثر منفصل وهو محال، فلا يمتنع اتصافه تعالى به، فإن كان موصوفا بأنه كلما وجد صوت، فإنه تعالى يسمع، فاتصافه بهذه الصفة غير ممتنع، لأنه لا يقتضي مؤثرا منفصلا، بل يقتضي وجود الصوت، وهو محل تعلق تلك الصفة به، فالصفات الكلية لا تحدث فيه ولا تزول عنه[5].

ويعتمد صدر الشريعة في إثبات صفتي السمع والبصر على دليل الكمال، فهما صفتا كمال، وضدهما نقصان[6]، والخلو عن صفات الكمال في حق من يصح اتصافه بها نقص، وهو على الله تعالى محال[7].

5 - صفة الكلام : صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت منزهة على التقدم والتأخر والإعراب والبناء، ومنزهة عن السكوت النفسي بأن لا يدبر في نفسه الكلام مع القدرة عليه، ومنزهة عن الآفة الباطنية بأن لا يقدر على ذلك كما في حال الخرس والطفولية[8].

وتعد مسألة الكلام من أهم القضايا الكلامية، لإرتباطها بمسألة خلق القرآن، ولا خلاف بين المتكلمين في أن الله تعالى متكلم، وهذه العبارات دالة عليها، وتسمى العبارات كلام الله تعالى على معنى إنها عبارات عن كلامه الأزلي القائم بذاته[9].

ويثبت صدر الشريعة صفة الكلام لله تعالى، ويذهب إلى أن المراد به كلام النفس[10]، وهذا ما ذهب إليه الأشاعرة[11] والماتريدية[12]، ويدلل صدر الشريعة على صحة الكلام النفسي بقول الشاعر: إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ... جعل اللسان على الفؤاد دليلا[13]

وهو استدلال قد سبقه إليه المتكلمون ممن يثبتون الكلام النفسي[14].

وكلام النفس عنده قائم بذات الله تعالى وهو قديم، فهو متكلم بقيام المعنى بذاته بشرط إرادة تركيب عبارات تدل عليه ؛ إذ لولا هذه الإرادة لا يطلق الكلام على المعنى، وهو كلام واحد، ليس بمنقسم على

---

(1) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص196.
(2) أبكار الأفكار في أصول الدين ، للآمدي ، 1/415-416 .
(3) نظم الفرائد وجمع الفوائد ، لشيخ زادة ، ص10 .
(4) إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان ، للبياضي ، ص101 .
(5) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص196.
(6) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص196.
(7) شرح المقاصد في علم الكلام ، للتفتازاني ، 4/138 ؛ الاقتصاد في الاعتقاد ، للغزالي ، ص110 .
(8) ينظر: الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للباقلاني، ص37؛ أصول الدين، للبغدادي، ص106 ؛ تبصرة الأدلة في أصول الدين، للنسفي، ص339 ؛ العقائد الدررية شرح متن السنوسية، للتلمساني، ص15؛ حاشية الدسوقي على أم البراهين، للدسوقي، ص113؛ حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد، للبيجوري، ص 129 ؛ كبرى اليقينيات الكونية، للبوطي، ص124.
(9) ينظر: التمهيد لقواعد التوحيد، للنسفي ، ص173-175.
(10) شرح تعديل العلوم، لصدر الشريعة ، ص197.
(11)الإرشاد الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد ، للجويني، ص ١٠٤ ؛ محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت606هـ) ، راجعه وقدم له : طه عبد رؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية – مصر ، د.ط ، د. ت ، ص ١٧٣.
(12) أصول الدين ، للبزدوي ، ص74 ؛ التمهيد في أصول الدين أو التمهيد لقواعد التوحيد ، للنسفي ، ص44.
(13) شرح تعديل العلوم ،لصدر الشريعة ، ص199 ، ينسب البيت الى الاخطل .
(14) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل ، للباقلاني ، ص٢٥١ ؛ الإرشاد الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد ، للجويني، ص ١٠٨ ؛ الاقتصاد في الاعتقاد ، للغزالي، ص ١١٦ – ١١٧؛ البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ، للصابوني، ص ٦١.

الخبر والطلب، فإن الطلب يرجع إلى الخبر بوصول الثواب أو العقاب[1]، وهذا ما ذهب إليه سابقوه من الماتريدية[2]، وبعض الأشاعرة[3].

والكلام -عنده- غير العلم، أما في الإنشاءات، فلأنه يرجع إلى الخبر، وأما في الإخبارات؛ فلأن إيقاع النسبة غير إدراكها[4].

آراء المخالفين في صفة الكلام: بعد أن ذكر صدر الشريعة رأيه في صفة الكلام عرض آراء وأقوال المخالفين فيها، وهم الحنابلة والمعتزلة، فالحنابلة يعتقدون قيام الحروف والأصوات بالله تعالى مع قدمها، ويرى صدر الشريعة أن هذا الاعتقاد باطل ببديهة العقل؛ لأن الحروف والأصوات لا تقوم إلا بالأجسام، وأما المعتزلة فهم يعتقدون أنه تعالى يخلقه في محل منفصل عنه[5]، وهذا الاعتقاد ينتج عنه أن المتكلم المحل، لا هو، فبطل ما قالوا أنهم متفقون على أنه متكلم؛ إذ لابد من قيام الكلام بذاته تعالى، وقيام الحروف والأصوات بذاته ممتنع، لأنه ليس محلا للحوادث، وليس القائم إلا المعنى المذكور[6].

وقد نفت هاتان الفرقتان الكلام النفسي، ونفيهم له لا يخلو من أمرين: الأول : أنهم يريدون بالنفي أن الكلام النفسي غير حاصل للمتكلم، وهذا كما يرى صدر الشريعة محض عناد؛ لأن العبارة تدل على معنى قائم بالنفس، فلابد من القول بوجوده، والامر الثاني: أنهم يريدون بالنفي نفي قدم الكلام النفسي، وهذا مردود؛ لأن نفي قدمه في كلامه تعالى قول بأنه محل للحوادث المحوجة إلى مؤثر منفصل، وهو محال[7].

٦- صفة الحياة: صفة أزلية قائمة بذاته تعالى تقتضي صحة العلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر[8].

وقد عرف الجرجاني صفة الحياة بقوله : (هي صفة توجب للموصوف بها أن يعلم ويقدر)[9].

وهذا ما أوضحه الإمام الإيجي بقوله : (في أنه تعالى حي المتن هذا مما اتفق عليه الكل لأنه عالم قادر وقد أطبقوا أيضا عليه وكل عالم قادر فهو حي بالضرورة)[10].

وحقيقة الحي هو : الذي تكون حياته لذاته وليس ذلك لأحدٍ من خلقه[11].

([1]) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص198 - 199 ؛ إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان ، البياضي ، ص149 .

([2]) أصول الدين ، للبزدوي ، ص ٧٤ ؛ التمهيد في أصول الدين أو التمهيد لقواعد التوحيد ، للنسفي ، ص٤٤ ؛ البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ، للصابوني، ص ٦٠.

([3]) نهاية الإقدام في علم الكلام ، للشهرستاني، ص ٢٧٦ ؛ أصول الدين ، للرازي، ص ٦٠ -٦١ ؛ غاية المرام في علم الكلام ، للآمدي ، ص ١١٧.

([4]) شرح تعديل العلوم ،لصدر الشريعة ، ص198.

([5]) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص198 - 199؛ المغني في ابواب التوحيد والعدل ، أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني (ت415هـ) ، تحقيق : ابراهيم الابياري ، اشراف : د. طه حسين ، مطبعة دار الكتب – بيروت ، ط1 ، 1380هـ - 1961م ،26/7 – 27 ، 85/7 ؛ شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار، ص540 – 541 .

([6]) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص198- 199.

([7]) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص198- 199.

([8]) ينظر: المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام، لابن الهمام ، ص85 ؛ العقائد الدررية شرح متن السنوسية، للتلمساني، ص 14 ؛ كبرى اليقينيات الكونية، للبوطي، ص130.

([9])التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1 ، 1403هـ - 1983م ، ص94 .

([10])المواقف في علم الكلام ، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي (ت756هـ) ، تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت ، ط1 ، 1417هـ - 1997م ، 114/3 .

([11]) ينظر: شرح جوهرة التوحيد (إتحاف المريد ، بجوهرة التوحيد) ، عبد السلام بن ابراهيم اللقاني(1078هـ) ، مطبعة السعادة – مصر ، ط2، 1375هـ - 1955م ، ص99 .

وأوجز صدر الشريعة في الحديث عنها ، فذكر أنها صفة يلزمها القدرة والعلم، لامتناع تلك الصفات بدونها[1]، فتحقق العلم والقدرة مشروط بالحياة ضرورة[2]، ولا معنى للحي إلا الذي يصح أن يقدر ويعلم[3] .

وإثبات صفة الحياة ببرهان العلم والقدرة مما أجمع عليه المتكلمون[4] وبعض الفلاسفة[5]، وإن كان بعض المتكلمين قد ضعفه؛ لأنه مبني على إلحاق الغائب بالشاهد، وهذا باطل[6].

7 - رؤية الله في الآخرة: هو الانكشاف التام بالبصر، وهو إثبات الشيء كما هو بحاسة البصر[7].

ويثبت صدر الشريعة رؤية الله في الآخرة، ومعناها عنده أنه تنكشف ذاته للقوة الباصرة كانكشاف البدر لها من غير لزوم ما لا يليق به كالمجاورة والجهة ونحوهما[8]، وهو هنا يخالف مؤسس الماتريدية أبا منصور الماتريدي الذي يثبت الرؤية من غير إدراك ولا تفسير[9].

وقد برهن صدر الشريعة على ثبوت الرؤية بأدلة نقلية وأخرى عقلية وهي المسألة الإلهية الوحيدة التي جمع فيها صدر الشريعة بين النقل والعقل فهذا البحث مما ليس للعقل استقلال في إثباته[10]، وقد ذهب الماتريدي إلى أن الأصوب في هذه المسألة أن يتمسك بالدلائل السمعية[11]، وهو ما رجحه الشهرستاني أيضا[12]؛ ولعل هذا يفسر لنا سبب اعتماد صدر الشريعة على الأدلة النقلية إلى جانب الأدلة العقلية.

أما الأدلة النقلية فهي[13] : قوله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[14] فهذا وعد من الله للمؤمنين برؤيته[15]، وقوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ﴾[16]، وقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا رَبِّهِمْ ﴾[17]، وقوله(ﷺ): ((إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ قَالَ: إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ ...))[18].

---

(1) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص200.
(2) الصحائف الإلهية ، للسمرقندي، ص ٣٤٥-٣٤٦ ؛ مناهج الأدلة في عقائد الملة ، أبو الوليد محمد بن احمد بن أحمد بن رشد (ت595هـ) ، تحقيق : د. محمود قاسم ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط2 ، 1384هـ - 1964م ، ص١٦١ ؛ غاية المرام في علم الكلام ، للامدي ، ص ٤٥ ؛ تجريد العقائد ، أبو جعفر محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (ت672هـ) ، تحقيق: د. عباس سليمان، دار المعرفة الجامعية، 1417هـ-1996م ، ص ١١٧؛ شرح المقاصد في علم الكلام ، للتفتازاني ، 138/4.
(3) اصول الدين ، للرازي، ص48 .
(4) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل ، للباقلاني، ص ٢٦ ؛ شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ص١٦١؛ الاقتصاد في الاعتقاد ، للغزالي ، ص ١٠١ ؛ تبصرة الأدلة في أصول الدين ، للنسفي، 354/٣١ ؛ غاية المرام في علم الكلام ، للامدي، ص ٤٥ ؛ المواقف في علم الكلام ، للايجي، ص290 .
(5) مناهج الأدلة في عقائد الملة ، لابن رشد ، ص161 .
(6) أبكار الأفكار في أصول الدين ، للامدي ، 437/1 .
(7) ينظر: شرح العقائد النسفية، مسعود بن عمر بن سعد الدين التفتازاني (ت793هـ)، تحقيق: د . أحمد حجازى السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، 1404هـ - 1987م ، ص 103.
(8) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص200.
(9) التوحيد ، للماتريدي ، ص77 .
(10) الصحائف الإلهية ، للسمرقندي، ص٣٦١.
(11) تبصرة الأدلة في أصول الدين ، للنسفي، 611/1 ؛ إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان، البياضي، ص ١٧٥.
(12) نهاية الإقدام في علم الكلام ، للشهرستاني، ص361 .
(13) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص200.
(14) سورة القيامة : الآيتين (22-23).
(15) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص200.
(16) سورة الكهف : الآية (110).
(17) سورة البقرة : الآية (46).
(18) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري) ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة _ بيروت ، ط1 ، 1422هـ - 2001م ، 127/9 ، كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ({وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة)، حديث رقم (7434).

وأما الدليل العقلي على ذلك، فهو أن رؤيته تعالى في الآخرة غير مستحيلة، فالعقل لا يحيل ذلك؛ لأنا نرى ما تختلف حقائقها، كالجسم والضوء واللون والطول والقصر ، فيمكن أن يكون له حقيقة قريبة غير ما ذكر، أو يعطي الباصرة قوة تنكشف ذاته لها[1].

ونلاحظ في هذا الدليل أن مؤلفنا لم يجعل مصحح الرؤية هو الوجود، كما ذهب معظم المتكلمين[2] ، بل قيد الرؤية بأن لكل شيء حقيقة يرى بها.

وأورد صدر الشريعة بعض البراهين التي تمسك بها المعتزلة في نفي رؤية الله تعالى في الآخرة، وأجاب عنها، وهي:

أولا : قوله تعالى : (لا تدركه الأبصار) يدل على نفي الرؤية[3].

أجاب صدر الشريعة عن هذا بأن الكلام في الآية : (يحمل على سلب العموم، أو على نفي الرؤية في الدنيا، أو بمجرد هذه القوة)[4].

وهذه تأويلات لم يتطرق إليها الماتريدي ولا النسفي، حيث ذكرا أن الآية تنص على نفي الإدراك لا الرؤية؛ لأن الإدراك هو الإحاطة بالمحدود، والله يتعالى عن وصف الحد[5]، فهما يفرقان بين الإدراك والرؤية.

ثانيا:أن للرؤية ثمانية شروط هي (سلامة الحاسة، وكون المرئي بحيث يمكن رؤيته، والمقابلة، وعدم القرب القريب والبعد البعيد، واللطافة والصغر، والحجاب)[6]، فإذا لم تتحقق هذه الشروط، فلا تصح الرؤية.

ولعل السبب الذي دفع المعتزلة إلى وضع هذه الشروط للرؤية هو أنهم يرون أن العلة المطلقة للرؤية هي الجسمية، فكل ما هو جسم كان مرئيا، وكل ما لم يكن جسما، فهو مستحيل الرؤية، والباري جل وعلا ليس بجسم، فتستحيل رؤيته[7].

يرد صدر الشريعة على هذا بأن هذه الشروط جميعا مبنية على الاستقراء، وعلى قياس الغائب على الشاهد، وأمور الآخرة لا تقاس بأمور الدنيا[8]، فهذه الطريقة غير منتفع بها هنا[9]، وهو ردٌ قد أخذه عنه البياضي من متأخري الماتريدية[1].

([1]) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص200.
([2]) تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل ، للباقلاني ، ص 266 ؛ الإرشاد الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد، للجويني ، ص177 ؛ الاقتصاد في الاعتقاد ، للغزالي ، ص61 ؛ التمهيد في أصول الدين أو التمهيد لقواعد التوحيد، للنسفي ، ص66 ؛ اصول الدين ، للبزدوي ، ص89 ؛ البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ، للصابوني ، ص ٧٧ - ٧٨ .
([3]) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص200 ؛ المغني في ابواب التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار، المغني، 4/144-145 ؛ شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار ، ص233 .
([4]) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص200 ؛ اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، للاشعري ، ص65 ؛ اصول الدين، للبزدوي ، ص92 ؛ الصحائف الإلهية ، للسمرقندي ، ص367 ؛ المواقف في علم الكلام ، للايجي، ص309 ؛ شرح المقاصد في علم الكلام ، للتفتازاني ، 4/204 .
([5]) التوحيد، للماتريدي، ص ٨١ ؛ تأويلات أهل السنة ، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت333هـ)، تحقيق: تحقيق: فاطمة يوسف الخيمي، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ١، ١٤٢٥هـ - 2004م ، 2/156 ؛ تبصرة الأدلة في أصول الدين ، للنسفي ، 1/649 .
([6]) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص199 ؛ المغني في ابواب التوحيد والعدل ، للقاضي عبد الجبار، ٤/ ١٤٠، ٤/١١٦؛ شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار، ص ٢٤٨ ؛ التوحيد ؛ للماتريدي ، ص ٨٢ ؛ نهاية الإقدام في علم الكلام ، للشهرستاني، ص ٣٤٧؛ اصول الدين ، للرازي ، 68-69 .
([7]) تبصرة الأدلة في أصول الدين ، للنسفي ، 1/606 .
([8])شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص200 .
([9]) معيار العلم في فن المنطق ، للغزالي ،ص102 .

يضاف إلى ذلك أنه قد يجوز وجود تلك الشرائط والمعاني كلها مع عدم الرؤية لسبب آخر، فجاز تحقيق الرؤية على نفي تلك المعاني[2].

8- صفة التكوين : التكوين صفة أزلية قائمة بذاته تعالى كغيرها من الصفات كالقدرة والعلم والسمع والبصر...[3].

وهي صفه قديمة قائمة بذاته تتعلق بالممكنات ، وتأثر فيها بالايجاد على وفق الإرادة ، كالخلق والاحياء والاماته والرزق والاشقاء والاسعاد ، أما الاشاعرة فذكروا : صفات حادثة ، لانها إضافات واعتبارات بين القدرة والمقدور[4].

وتعد هذه الصفة من الصفات التي انفرد الفكر الماتريدي بإثباتها صفة قديمة ترجع إلى صفات الفعل[5]، فهي من خواص المذهب الماتريدي.

وأثبت صدر الشريعة وجميع الماتريدية التكوين، وهو أن من شأنه أن يوجد الشيء البتة في وقت أراد أن يوجده فيه، والتكوين قديم؛ لأن إيجاده في وقت كذا يحتاج إلى أن من شأنه الإيجاد، ثم هذه القضية إن كانت حادثة تحتاج إلى الإيجاد، ثم هو يحتاج إلى تلك الصفة، وهي أن من شأنه الإيجاد، فليزم الدور[6]، وهو محال، أو يلزم التسلسل، فيحدث بإحداث آخر إلى ما لا نهاية له، وذلك فاسد، فثبت أن التكوين ليس بحادث وأن الله تعالى موصوف في أنه مكون، فيكون كل شيء في الوقت الذي أراد كونه فيه[7].

ويرى صدر الشريعة أن التكوين زائد على القدرة لثبوتها على المعدومات، وزائد على الإرادة؛ لأنها قديمة، فأوجبتها الذات، ولو لم يكن التكوين زائدا على الإرادة والقدرة، لكانت الإرادة مع القدرة كافية لوجود المقدور ؛ ولو كانت كافية لوجود المقدور بلا احتياج إلى إيجاد اختياري، لزم قدم الحوادث والغنى عن العلم والاختيار، وهذا باطل؛ لانتفاء اللازم[8].

وهذا البرهان قد تفرد صدر الشريعة بإيراده، وابتكره للتأكيد على أن التكوين زائد على الإرادة والقدرة، ثم نقله البياضي عنه مصرحا بذلك[9].

ويذكر صدر الشريعة أن بعض مشايخ الماتريدية ذهب إلى أن الإيجاد قديم وأثره حادث، ومثلوه بجرح يسرى بعد مدة [10]؛ خوفا من القول بأنه تعالى محل للحوادث[11]، فهم يعتقدون أنه لا يعقل من التكوين إلا الإيجاد[12].

([1]) إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان ، للبياضي ، ص173.
([2]) التوحيد ، للماتريدي ، ص83 .
([3]) ينظر: تبصرة الأدلة في أصول الدين ، لابن مكحول ، 307/1 – 308 .
([4]) شرح الخريدة البهية في علم التوحيد ، أحمد بن محمد العدوي المشهور بالدردير (ت1201هـ) ، تحقيق : عبد السلام بن عبد الهادي ، د.ط ، د.ت ، ص99 .
([5])علم الكلام ومدارسه، لفيصل بدير عون ، ص ٣٦٥ ؛ أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، بلقاسم الغالي ، دار التركي للنشر ، 1410هـ – 1989م ، ص172.
([6]) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص202؛ التوحيد ، للماتريدي ، ص47 ؛ أصول الدين ، للبزدوي، ص76-82 ؛ التمهيد في أصول الدين أو التمهيد لقواعد التوحيد ، للنسفي ، ص56 ؛ البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ، للصابوني ، ص72 ؛ نظم الفرائد وجمع الفوائد ، لشيخ زادة ، ص17 ؛ إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان ، للبياضي ، ص185.
([7]) تأويلات أهل السنة ، للماتريدي ، 86/1.
([8]) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص202-203 .
([9]) إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان، للبياضي، ص186 .
([10]) لعله يقصد بذلك الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ، للصابوني، ص٧٢.
([11]) شرح تعديل العلوم ، لصدر الشريعة ، ص202-203 ؛ إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان، للبياضي، ص186 .
([12]) إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان، للبياضي، ص186 .

وقد رد عليهم صدر الشريعة بأن فعل الإيجاد لا يكون قديما، بل منشؤه قديم، ثم يقال لهم كيف يصح أن يقال : خلق الله زيدا يوم كذا قديم، وكيف يقال: أنزل القرآن ليلة القدر قديم، فهؤلاء نفوا الأفعال الحوادث[1].

يضاف إلى ذلك أن التكوين ليس بمعنى التأثير والإيجاد، بل هو صفة حقيقية بها التأثير والإيجاد[2] .

([1]) شرح تعديل العلوم ، لوحة 112 ب.

([2])إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان، للبياضي، ص187 .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد الانتهاء من البحث توصلت إلى النتائج الآتية :

1 – اعتمد صدر الشريعة الاصغر على الأدلة العقلية فقط في إثبات الصفات الذاتية لله تعالى، ما عدا مسألة الرؤية ، فقد جمع فيها بين النقل والعقل ، والاستعانة ببعض القواعد المنطقية في توضيحه أدلته وإثباتها، وهذا ملمح جديد وتطور منهجي فريد في المدرسة الماتريدية التي كانت تجمع بين النقل والعقل.

2 - تميز صدر الشريعة الأصغر بالدقة والتحقيق والإتقان في عرض آراء المخالفين، كما تميزت ردوده عليهم بالعقلانية والجدة في معظمها.

3- يعد صدر الشريعة أول مفكر ماتريدي يهتم بذكر آراء الفلاسفة الإسلاميين، فقد كان اهتمام سابقيه منصبا على آراء المعتزلة، وقد تتبعها بنقد موضوعي فريد في معظمه، فلم يسبقه أحد من المتكلمين في كثير من ردوده على الرغم من نقد مؤلفنا لآراء الفلاسفة، فإنه قد أفاد منهم في بعض الأدلة والبراهين.

4- تفرد صدر الشريعة بذكر وابتكار أدلة وبراهين عقلية لم يسبق إليها في إثبات بعض المسائل الإلهية، مثل وجود الله ووحدانيته وأنه فاعل مختار، وأن التكوين غير القدرة.

5- كان لردود صدر الشريعة ومناقشاته أثر عظيم وبارز فيمن جاء بعده من متكلمي الماتريدية.

6- على الرغم من انتماء صدر الشريعة إلى المذهب الماتريدي، فإن ذلك لم يمنعه من مخالفتهم في بعض الآراء ونقدهم، فقد انتقد من ذهب منهم إلى أن الإيجاد قديم، مؤكدا أن التكوين قديم، أما الإيجاد فهو حادث.

وأخيراً هذا نتاج ما بذلت من مجهود ، أرجو من الله العلي القدير القبول والاحتساب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم.**

1 - أبكار الأفكار في أصول الدين ، أبو الحسن علي بن محمد بن سالم الآمدي (ت631هـ)، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي ، دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة ، ط2، 1424هـ -2004م.

2 - أبو منصور الماتريدي حياته وآراؤه العقدية ، بلقاسم الغالي ، دار التركي للنشر ، 1410هـ – 1989م.

3 - الإرشاد الى قواطع الادلة في أصول الاعتقاد ، لإمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني (ت478هـ) ، تحقيق: د. محمد يوسف موسى ، وعلي عبد المنعم عبد الحميد ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، 1369 هـ - 1950 م.

4- إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان ، أحمد بن حسن البياضي(ت1098هـ) ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، 1428هـ - 2007م.

5- أصول الدين ، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي (ت429هـ)، مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية – اسطنبول ، ط1، 1346هـ - 1928م.

6- أصول الدين ، أبي اليسر محد البزدوي (ت493هـ)، تحقيق: هانز بيتر لنس، المكتبة الأزهرية للتراث– مصر،1424هـ– 2003م.

7- أصول الدين ، الرازي ، ضمن سلسلة قضايا إسلامية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، العدد ١٩٩، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
8- الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت1396هـ) ، دار العلم للملايين– بيروت ، ط15 ، 1423هـ – 2002م .
9- اعلام الاخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار ، محمود بن سليمان الكفوي (ت990هـ)، تحقيق : صفوت كوسا وآخرون ، مكتبة الارشاد – للطباعة والنشر والتوزيع – اسطنبول ، ط1 ، 1438هـ - 2017 م.
10- الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي(ت 505هـ) ، تحقيق : د. إبراهيم جو بوقجي، د. حسين آتاي ، 1382هـ - 1962م.
11- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت403هـ) ، تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، المكتبة الازهرية للتراث - مصر ، ط2 ، 1421هـ - 2000م.
12- البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين ، ابو محمد نور الدين احمد بن محمود بن ابي بكر الصابوني (ت580هـ)، تحقيق : الدكتور فتح الله خليف، دار المعارف– مصر، 1379هـ- 1969م.
13- تاج التراجم ، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبغا (ت 879هـ)، تحقيق : محمد خير رمضان يوسف ، دار القلم – دمشق ، ط1 ، 1413 هـ - 19992م .
14- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، دي بور ، نقله إلى العربية وعلق عليه: د. محمد عبد الهادي أبو ريدة ، مكتبة الأسرة، 1431هـ - 2010 م.
15- تأويلات أهل السنة ، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت333هـ)، تحقيق: فاطمة يوسف الخيمي، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط ١، ١٤٢٥هـ - 2004م.
16- تبصرة الأدلة في أصول الدين ، أبو المعين ميمون بن محمد بن مكحول النسفي (ت508هـ) ، تحقيق : محمد الأنور حامد عيسى ، المكتبة الأزهرية للتراث – مصر ، ط1، 1432هـ - 2011م.
17- تجريد العقائد ، أبو جعفر محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (ت672هـ) ، تحقيق: د. عباس سليمان، دار المعرفة الجامعية، 1417هـ-1996م.
18- التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 816هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1 ، 1403هـ -1983م.
19- تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل ، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت403هـ) ، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، 1407هـ - 1987م.
20- التمهيد في أصول الدين أو التمهيد لقواعد التوحيد ، أبو المعين ميمون بن محمد بن مكحول النسفي (ت508هـ) ، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول ، المكتبة الازهرية للتراث– مصر.
21- التوحيد ، ابو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت 333هـ) ، تحقيق : فتح الله خليف ، دار الجامعات المصرية – الاسكندرية ، د.ط ، د.ت.
22- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري) ، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة _ بيروت ، ط1 ، 1422هـ - 2001م.
23- حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد ، للشيخ ابراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري (ت1277هـ) ، تحقيق :علي جمعة محمد ، دار السلام – القاهرة ، ط1 ، 1422هـ - 2002م.
24- حاشية الدسوقي على أم البراهين، محمد عرفة الدسوقي (ت1230هـ)، دار احياء الكتب العربية– مصر.
25- حكمة العين ، نجم الدين أبو الحسن ابو المعالي علي بن عمر الكتابي (ت 694هـ) ، تحقيق: صالح آيدين بن عبد الحميد التركي، د.ط ، د.ت .
26- الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة ، صدر الدين محمد بن ابراهيم الشيرازي (ت1050هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط ٤ ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

27- درء تعارض العقل والنقل ، ابو العباس أحمد بن عبد السلام بن عبد الحليم الحراني (ت728هـ) ، تحقيق عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1417هـ- 1997م.
28- شرح الاصول الخمسة ، للقاضي أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني (ت415هـ) ، تعليق: أحمد بن الحسين بن ابي هاشم ، حققه وقدم له: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة – القاهرة ، ط3 ، 1416هـ - 1996م.
29- شرح الخريدة البهية في علم التوحيد ، أحمد بن محمد العدوي المشهور بالدردير (ت1201هـ) ، تحقيق : عبد السلام بن عبد الهادي ، د.ط ، د.ت .
30- شرح العقائد النسفية، مسعود بن عمر بن سعد الدين التفتازاني (ت793هـ)، تحقيق: د. أحمد حجازى السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، 1404هـ - 1987م.
31- شرح العقيدة الواسطية، محمد بن خليل حسن هرّاس (ت 1395هـ) ، تحقيق : علوي بن عبد القادر السقاف ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، ط3 ، 1415 هـ - 1995م.
32- شرح المقاصد في علم الكلام ، أبو سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت791هـ) ، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب- بيروت، ط2 ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
33- شرح تعديل العلوم ، عبيد الله بن مسعود المحبوبي صدر الشريعة الثاني (ت747هـ) ، تحقيق ودراسة : أ.د. محمود آي ، مصطفى برص بوغا ، رئاسة الشؤون الدينية - انقره ، ط1 ،1421هـ- 2001م.
34- شرح جوهرة التوحيد (إتحاف المريد ، بجوهرة التوحيد) ، عبد السلام بن ابراهيم اللقاني(1078هـ) ، مطبعة السعادة – مصر ، ط2، 1375هـ - 1955م.
35- الصحائف الإلهية ، محمد بن أشرف السمرقندي ، حققه وعلق عليه د. أحمد عبد الرحمن الشريف، بدون بيانات.
36- العقائد الدررية شرح متن السنوسية، محمد بن أحمد بن الهاشمي بن عبد الرحمن التلمساني(ت1381هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ط 3 ، د.ت.
علم الكلام ومدارسه، فيصل بدير عون ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1429هـ – 2008م .
37- غاية المرام في علم الكلام ، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي (ت 631هـ) ، تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامي- القاهرة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
38 - الفتوحات الإلهية الوهبية على المنظومة المقرية ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد عليش المالكي (ت1299هـ) ، المكتبة الأزهرية للتراث – مصر ، ط1.
39- الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية ، عبد الفتاح أحمد فؤاد ، دار الدعوة - مصر ، 1418هـ-1997م.
40- الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (ت1304هـ)، تحقيق: أبو فراس محمد بدر الدين النعاني ، دار الكتاب الاسلامي – القاهرة ، ط1 ، 1324هـ - 1906م.
41- في علم الكلام ، د. أحمد محمود صبحي ، دار النهضة العربية- بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
42- كبرى اليقينيات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق ، محمد سعيد رمضان البوطي (ت1434هـ) ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، ودار الفكر – دمشق ، 1417هـ - 1997م.
43- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة (ت 1067هـ) ، مكتبة المثنى – بغداد ، 1360هـ - 1941م.
44- الكواشف الجلية عن معاني الواسطية ،عبد العزيز المحمد السلمان ، ط11، 1402هـ- 1982م .
45- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن أبي موسى الأشعري (ت 324هـ)، تحقيق : حمودة غرابة ، مطبعة مصر ، 1415هـ- 1955م.
46- الماتريدي حياته وآراؤه العقدية أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت333هـ) ، دار التركي للنشر – تونس ، 1410هـ – 1989م .
47- المجلى في شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعلامة محمد صالح العثيمين ، كاملة بنت محمد بن جاسم بن علي آل جهام الكواري ، دار ابن حزم ، ط1 ، 1422 هـ - 2002 م.

48- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت606هـ) ، راجعه وقدم له : طه عبد رؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية – مصر ، د.ط ، د. ت.
49- المدخل إلى دراسة علم الكلام ، حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة ، ط٢، ١٤١١هـ- ١٩٩١م .
50- المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام، كمال بن أبي شريف بن الهمام (ت906هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية – مصر، ط1، 1317هـ– 1900م.
51- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت1408هـ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، 1376هـ – 1957م .
52- المغني في ابواب التوحيد والعدل ، أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني (ت415هـ) ، تحقيق : ابراهيم الابياري ، اشراف : د. طه حسين ، مطبعة دار الكتب – بيروت ، ط1 ، 1380هـ - 1961م.
53- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل طاشْكُبْري زَادَهْ(ت 968 هـ)،دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط1405،1هـ- 1985م.
54- مناهج الأدلة في عقائد الملة ، أبو الوليد محمد بن احمد بن أحمد بن رشد (ت595هـ)، تحقيق : د. محمود قاسم ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط2 ، 1384هـ - 1964م.
55- المواقف في علم الكلام ، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي (ت756هـ) ، تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت ، ط1 ، 1417هـ - 1997م.
56- النجاة في المنطق والإلهيات، أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا(ت 428هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
57- نظم الفرائد وجمع الفوائد ، شيخ زادة عبد الحليم بن علي ، المطبعة الأدبية - مصر، ط١، 1317هـ– 1900م.
58- نهاية الإقدام في علم الكلام ، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت 548هـ) ، حرره وصححه: الفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.